الاستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي

بقلم خوشابا سولاقا

ان اي عمل سياسي منظم يهدف الي اجراء تغيير في الواقع الاجتماعي القائم وبناء علاقات جديدة لا بد ان تكون له استراتيجية واضحة لتحقيق اهدافه بعيدة المدى على ان تغطي هذه الاستراتيجية مرحلة تاريخية كاملة، وان يكون له تكتيك لتحقيق تلك الاستراتيجية على شكل مراحل جزئية، وبعكسه سوف لا يكتب لذلك العمل السياسي النجاح، ولغرض توضيح هذا الامر لابد لنا من تقديم تعريف مبسط لمفهوم الاستراتيجية ومفهوم التكتيك وعلاقتهما الجدلية ببعضهما البعض.

فالاستراتيجية: هي تحديد الاهداف وتحديد القوة الضاربة وتحديد الاتجاه الرئيسي لحركة التغيير، وتختلف الاستراتيجية السياسية باختلاف المراحل التاريخية للتغيير الاجتماعي.

لا تختلف الاستراتيجية السياسية عن الاستراتيجية العسكرية من حيث آليات العمل ولكنها تختلف من حيث الاهداف وادواتها. فالاستراتيجية السياسية تتعلق عادة بمرحلة تاريخية كاملة، ولهذا تختلف الاستراتيجيات باختلاف المرحلة التاريخية لكل ثورة اجتماعية من الثورات، فاستراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية تهدف الى تحرير الوطن من الاستعمار الاجنبي وحليفه الاقطاع المحلي واشاعة الديمقراطية في المجتمع، تختلف عن استراتيجية الثورة الاشتراكية التي تهدف القضاء على الاستغلال الراسمالي للبرجوازية الراسمالية الوطنية وبقايا الاقطاع بتأميم وسائل الانتاج الرئيسية ونزع ملكيتها من الراسماليين وجعلها ملك الشعب. وكذلك تختلف استراتيجية كل ثورة اجتماعية من هذه الثورات باختلاف الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان.

الا انه ما هو ضروري في كل استراتيجية سياسية هو ان تحدد الاهداف العامة لها، مثل القضاء على الاستعمار الاجنبي والاقطاع المحلي في حالة استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية، او القضاء على الاحتكار والاستغلال الراسمالي للبرجوازية الراسمالية الوطنية والاجنبية ان وجدت بصورة شاملة في حالة استراتيجية الثورة الاشتراكية... وكذلك من الضروري تحديد القوى الاجتماعية الضاربة والتي لها المصلحة الكبرى في تحقيق الاهداف التي تبغيها استراتيجية تلك الثورة الاجتماعية، وكذلك ترتيب هذه القوى بحسب مدى فعاليتها وثوريتها وكفاءتها وقدرتها على الحركة في احداث التغيير المطلوب.

مثلا في حالة استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية التحررية يمكن تحرك قوى اجتماعية عديدة مادامت تلك القوى تلتقي جميعا في معاداتها للاستعمار الاجنبي واستغلال الاقطاع المحلي، ولكن في نفس الوقت من الضروري جدا التمييز بين القوى الاساسية والقوى الاحتياطية والقوى الطليعية القائدة للثورة الاجتماعية والقوى المتحالفة والقوى المترددة، فضلا عن تحديد القوى المعادية للثورة بمراتبها المختلفة كذلك، كقوى معادية اساسا وقوى تابعة واخرى قوى يمكن تحييدها او شلها عن الحركة في التصدي للثورة.. وستختلف طبيعة هذه القوى الثورية منها والمعادية للثورة باختلاف اهداف الثورة وباختلاف طبيعة المرحلة التاريخية لكل ثورة اجتماعية.. فمثلا هناك فئات من الراسماليين يشتركون في الثورة الوطنية الديمقراطية التحررية المعادية للاستعمار الاجنبي والاقطاع المحلي في حدود معينة لان هذه الثورة تحرر لهم السوق المحلي من سيطرة الراسمال الاجنبي واستغلال الاقطاع المحلي.. ولكن نفس الفئات يرفضون الاشتراك في الثورة الاشتراكية بل يعادونها معادات صريحة لان الثورة الاشتراكية تقضي على استغلال الراسمالي المحلي للبرجوازية الوطنية وتجعل ملكية وسائل الانتاج الاساسية ملكية عامة للشعب ولهذا السبب يقفون بالضد من الثورة الاشتراكية، لان الثورة الاشتراكية تقضي على مصالح هذه الفئات من الراسماليين على عكس الثورة الوطنية الديمقراطية حيث تضمن لهم مصالحهم.

وتُثار في الاستراتيجية السياسية قضية اتجاه الضربة الرئيسية وهي بحد ذاتها قضية خلافية بين واضعي الاستراتيجيات، فهناك رأي يؤكد بان اتجاه الضربة الرئيسية هو جوهر كل استراتيجية، يفرق بين اتجاه الضربة الرئيسية واهداف المرحلة الاستراتيجية، فمثلا اذا كان هدف الثورة الوطنية الديمقراطية التحررية هو القضاء على الاستعمار الاجنبي وحليفه الاقطاع المحلي فان اتجاه الضربة الرئيسية يكون شل تردد الراسمالية الوطنية وتخليص جماهير الشعب من قيادتها الفكرية والسياسية والتنظيمية على السواء.. وهناك رأي اخر على النقيض من الرأي الاول، حيث يؤكد هذا الرأي ان يكون اتجاه الضربة الرئيسية اساسا لتحقيق الاهداف الاستراتيجية وان لا تنحرف الى اية قوة اجتماعية اخرى. اي بمعنى اخر اذا كانت اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية التحررية القضاء على الاستعمار الاجنبي وتصفية الاقطاع المحلي، فيكون اتجاه الضربة الرئيسية لهذه الثورة هو الاستعمار الاجنبي والاقطاع المحلي وليس الراسمالية الوطنية، حيث يمكن تحقيق تحالف مع الراسمالية الوطنية خلال مرحلة التحرر الوطني. المهم ان الاستراتيجية هي خطة ثورية لتحقيق اهداف معينة تؤدي الى تغيير التركيب الطبقي للمجتمع في مرحلة تاريخية كاملة، وبالتالي فان الاستراتيجية تتالف بالضرورة من تحديد للاهداف وتحديد للقوى الاجتماعية الضاربة مع التمييز بينها من حيث الكفاءة والقدرة والثورية ثم تحديد خطة الحركة العامة..

اما التكتيك: هو اسلوب واشكال ومناهج النضال لأي تنظيم سياسي لتحقيق مهام معينة في لحظة محددة..

فالتكتيك السياسي لا يختلف عن التكتيك العسكري حاله حال الاستراتيجية، حيث ان التكتيك بحد ذاته جزء من الاستراتيجية ومرحلة من مراحلها وانه ينبع منها ويهدف الى تحقيق عملياتها الجزئية في خدمة الهدف الاستراتيجي العام.. فاذن التكتيك يتعلق اساسا باساليب النضال واشكاله ومناهجه ووسائله المختلفة، ولهذا فان شكل الحركة وطبيعتها وتوقيتها عناصر اساسية في كل تكتيك ولهذا نجد في التكتيك مصطلحات ومفاهيم مثل المبادرة والمباغتة، كما نجد نظريات متعددة للاشتباك واشكالا متنوعة للهجوم والانسحاب، واساليب مختلفة لاستعمال الاسلحة. فحرب العصابات مثلا هي شكل تكتيكي من اشكال النضال السياسي لتحقيق اهداف الخطة الاستراتيجية في حرب التحرر الوطني من الاستعمار الاجنبي، وقد تكون حرب العصابات مرحلة داخل حرب ثورية شاملة للتحرر الوطني، وقد تكون طابعا شاملا لهذه الحرب.

ولعل اخطر مسألتين في التكتيك هي الحلقة الرئيسية في التكتيك والتوقيت للعملية.. فالحلقة الرئيسية هي تلك الحلقة في سلسلة العمليات والمواقع التي ان امكن السيطرة عليها لسهلت السيطرة على بقية العمليات والمواقع اي تكون بمثابة مفتاح الحل، كان تكون هذه الحلقة في التكتيك العسكري السيطرة على ممر بري او مائي او غيرها من المواقع ذات الاهمية، حيث السيطرة عليها يفتح الطريق الى نصر حاسم على العدو في المواقع الاخرى. وفي العمل السياسي قد تكون الحلقة الرئيسية في التكتيك مثلا السيطرة على التجارة الخارجية او السيطرة على الصناعات النفطية او اية صناعات اخرى تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني حيث ان السيطرة على هذه الحلقة من الاقتصادي تؤدي بالنتيجة السيطرة وتوجيه الاقتصاد الوطني وحمايته.. اما ما يخص المسألة الثانية من عناصر التكتيك اي التوقيت فهو اختيار اللحظة المناسبة للقيام بالمهمة، حيث ان اي تقديم او تاخير في التنفيذ قد يكون ذلك سببا في فشل العملية برمتها مهما توافرت لها الظروف المادية والنفسية، ولهذا فالتوقيت السليم عامل حاسم في نجاح اي تكتيك وبالتالي نجاح الاستراتيجية. عليه فالتكتيك هو جزء من اجزاء الاستراتيجية والذي يحقق مرحلة من مراحلها ويخضع لاهدافها ولا يتناقض مع مسارها العام. هكذا نجد ان العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي مهما كانت طبيعة هذا العمل هي علاقة جدلية لا انفصام فيها وان احدهما يكمل الاخر.

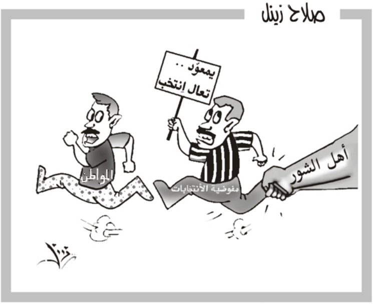

نحن والاسبوع العالمي للمياه

حميد الموسوي

هل اولت الحكومات العراقية المتعاقبة مسألة المياه اهتماما مميزا ونظمت اتفاقات وقوانين انسيابيتها وعالجت معوقات تدفقها من المصدر الى المصب؟!.

وهل حرصت على دقة حسابات مردودها المادي، وخطورة شحتها الكارثية على الوجود البشري والحيواني والزراعي وتهديدها للامن الوطني والقومي؟!.

اختتمت قبل ايام اعمال الاسبوع العالمي للمياه، شارك فيه حوالي الفين من العلماء والخبراء والمختصين في شؤون البيئة والري والمناخ والصرف الصحي يمثلون منظمات ومؤسسات رسمية ومجتمع مدني، نوقشت في هذا المؤتمر الذي عقد في بروكسل مشاكل المياه، والاحتباس الحراري، والصرف الصحي، في محاولة لتحقيق عالم نظيف صحي.

بعض التقارير الهامة التي قدمت لهذا المؤتمر اكدت حصول ازمة مياه حقيقية خلال العام ٢٠٢٥ وقدمت احصاءات تضم مليارين ونصف المليار شخص يفتقرون الى مرافق وخدمات صحية لائقة. ابرز الدراسات والبحوث المقدمة ركزت على الامور التالية:

١. النزاعات بين الدول حول المياه المشتركة.

٢. المياه الافتراضية وآليات التوزيع والاستهلاك.

٣. التغيرات المناخية وآثارها المستقبلية.

٤. التقدم في طرق الصرف الصحي، معالجات وخطط مستقبلية.

انصب التركيز على معالجة اوضاع الدول النامية التي تعاني من هذه الازمات وهي احوج ما تكون لمعالجات سريعة وجادة في جميع الحقول وبالاخص مسألة شحة المياه والصرف الصحي، وقد تعهدت الدول الكبرى وفي مقدمتها السويد بمد يد العون وتقديم الدعم اللازم للدول النامية.

لاشك ان في اقامة مثل هذه النشاطات مؤشرات واضحة على ما وصل اليه العالم من تطور وتطلعات يفترض بعالمنا العربي مواكبتها والاستفادة من الخبرات العالمية خاصة في مجال المياه والخدمات الصحية وان كنا نفتقر الى الخبرة في معظم حقول الحياة حيث سبقنا العالم باشواط بعيدة.

وفي عراقنا المحسود بوجود نهرين عظيمين استحق بوجودهما ان يسمى بلاد الرافدين او بلاد ما بين النهرين -غير الانهار الصغيرة والروافد العديدة- ظلت مشكلة مياه هذين النهرين وروافدهما بين جزر ومد واخذ ورد برغم المعاهدات والاتفاقات الدولية التي نظمت تقسيم المياه بين الدول المشتركة في منابع المياه واراضي مرورها ومصباتها النهائية لاسيما المعاهدات التي نظمت بعد الحرب العالمية الثانية والتي اعقبت مرحلة ترسيم الحدود وعلى وجه الخصوص في الشرق الاوسط، وبرغم وجود تلك المعاهدات استمرت الدول التي تشكل منابع او طريق مرور لنهري دجلة والفرات وروافدهما وهي تركيا وسوريا وايران، استمرت في اقامة السدود العملاقة لحجز مياه النهرين في احواض طبيعية او صناعية واسعة ما سبب حرمان العراق من حصته الطبيعية من المياه وموت حقوله وبساتينه ومراعيه وتحول مساحات شاسعة من اراضيه الى صحاري قاحلة. لاشك ان السياسات المتقلبة تحاول الاستفادة جهد الامكان من ابسط التغيرات واستغلال الظروف والامساك ولو بخيط واهن لاستخدامه كورقة ضغط على الطرف المقابل لانتزاع الكثير من الفوائد وتحقيق المزيد من المنافع.

ولا ادري لماذا تهاونت الحكومات المتعاقبة في حسم موضوع المياه المشتركة ولماذا تخلت عن اقامة السدود وانشاء الاحواض لحجز اكبر كمية من المياه بدل تسربها وتبديدها في مياه الخليج، فسد دوكان ودربندخان والموصل انشئت قبل خمسة واربعين عاما، ولم تشهد مسألة المياه والري في العراق -برغم خطورتها وحساسيتها- معالجات حيوية او مشاريع ستراتيجية تذكر خلال العقود الاربعة الماضية من عمر العراق المديد.

المرأة.. وتفعيل حق المشاركة السياسية مبدأ اخلاقي.. وليست صراعات

د. غضنفر حكمت الشيخ

تنتفي الاهداف السامية عند اسقاط اي حق من الحقوق الانسانية فرديا كانت ام جماعية. ولا يمكن الوصول الى مجتمع ناهض ودولة متقدمة ما لم يكن هناك هدف سام مصان لحماية الحق الانساني للمرأة كان ام للرجل.

الكلام عن الحقوق يتطلب بيان المقصود هنا بعد ان اختلت المفاهيم بين المعايير والمباديء. من جهة نستصرخ ونطالب بالكرامة والتي لا يمكن للانسان ان يعيش بدونها، ومن جهة اخرى نبذل قصارى الجهود لتهميش ادوار الاخرين سعيا لمصالحنا، وتارة ننادي بحقوق المرأة وتارة اخرى نغض النظر او نتناسى ان لنا شريكا قائما بذاته لا يمكن تجاهله لسبب بسيط جدا ان هذا الشريك هو نصف المجتمع او يزيد، فهو نصف المجتمع من الناحية التكوينية الخلقية على الواقع، وايضا وبالتاكيد يزيد عن النصف من الناحية العددية ايضا على الواقع.

ليس لاحد ان يسلخ حقوق الانسان فهي لصيقة بانسانيته وسط مجتمع انساني يسعى لبناء ذلك المجتمع في وطن لكل فرد فيه دوره وعضويته دون استثناء.

فمن المخجل حقا -ونحن في عصر الديمقراطية- ان نحرم الاخرين ونحجب حقوقهم ثم ندعي التحررية، لنلتفت الى انفسنا جيدا ولنعد النظر في ازدواجيتنا مليا فان هذا السلوك لم يعد ينطلي مرة اخرى ولن يمرر بعد اليوم وتحت اي شعار او ذريعة، فالكل يعرف حقوقه وما له وما عليه وكفى جدلا وصراعا عميقا، لنستثمر الوقت قبل مضيعته في طمس معالم الاخرين وللنهض اولا باول بحقوق المراة السياسية وتثبيت عضويتها لتحقيق سيادتها ودورها القيادي في المجتمع لتاكيد المفاهيم التحضرية والعصرية.

انها دعوة للعزوف عن المطالبة بحقوق المراة ودعوة للكف عن هذه الادعاءات البالية لقد حان الوقت للنهوض الجاد والعمل الفعلي للتوجه الى تفعيل دور المراة ومنحها حق ممارسة نشاطها ومن جميع المواقع وبما تقره حقوق المواطنة في الدستور العراقي والذي هو الاخر لا يخلو من الحاجة الى ضرورة اجراء التعديلات ووفق القانون.

ولن تقوم للكرامة قائمة ما لم تتمتع المرأة بكرامتها.. وليعلم الجميع ان كرامة المرأة من كرامة الرجل.. وبنفس الوقت كرامة الرجل من كرامة المرأة وان السعي في صف واحد هو الذي يحقق كرامة الجميع رجلا كان ام امرأة بعيدا عن الخطابات السياسية الرنانة التي لا تجد لها تطبيقا على ارض الواقع، لقد ولى عصر -خلقت المراة لتطيع وخلق الرجل ليطاع- ونحن هنا لن نتحدث عن المساواة بين المرأة والرجل لان موضوع المساوات لا يمكن تحقيقه بين الرجال انفسهم فكيف بين المرأة والرجل..؟ نحن هنا نؤكد على المشاركة مشاركة المرأة والرجل في صنع القرار بغض النظر عن هواجس "الفوقية" و "التعالي" والامتعاض البعيد عن الروحية التحررية.

ان عدم مشاركة المرأة في وضع السياسة العامة وفي تسيير امور البلد نهج تعسفي وميل لا يقبل الشك نحو العقلية القبلية، ومن المؤسف أن نجد التواجد النسوي وسط اروقة السياسيين قد اخذ طابعا شكليا او ربما استعراضيا لا اكثر ولن يعبر الا عن ترويج وتكتيك دبلوماسي في حين ان حقوق المراة في الجانب السياسي تمثل ركيزة اساسية تقتضيها الديمقراطية ومن خلالها يتجسد اندماج المراة في سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحقها بتقلد وظائف الدولة على اختلاف مستوياتها دون تمييز، وحقها بالانخراط والمشاركة في شؤون الحياة العامة بما في ذلك المشاركة في الاحزاب والجمعيات والمؤسسات والمنظمات والاتحادات، هذه الحقوق وحقوق اخرى لا بديل عن الاعتراف والعمل بها لضمان تقدم مجتمعنا.

مكونات المجتمع ألاخرى

ذنون محمد

حاولت في هذا المقال أن أبتعد قدر ألامكان عن التسميات التي تثير حساسية البعض أو التي تصيبهم بألاحباط وما أكثر المحبطين في مجتمع اليوم خصوصا وأننا من دعاة المساواة أو القياس ألانساني العام وهذا ديدن العقلاء في كل المجتمعات المختلطة. ويمكن أعتبار هذه الشريحة وأقصد بهم شريحة العقلاء هي الشريحة الاكثر علما بواقع الحياة وسر بقائها فنشر المواطنة من الواجبات الضرورية لأي كاتب أو مثقف خصوصا وأن سلاح التفرقة أو القياس العرقي أو الطائفي هو سلاح الضعفاء وصوتهم الشاذ في كل حين.

وعلينا ان ندعوا الى المفاهيم المشتركة ونشر مبدأ المواطنة ولذلك فأن أقلامنا قد جف حبرها وهي تدعوا ليل نهار الى مجتمع أنساني يصهر الجميع في بوتقة واحدة بعيدة عن التسميات المختلفة، ولكن يبدوا أن البعض قد وجد ضالته بهذا الخطاب العنصري وهو ماسك به كأنه الحل المنطقي للمجتمع وسر من اسرار بقائه وتلك من الكوارث التي حلت بتلك المجتمعات. إن هؤلاء وكل من يدعوا الى تقسيم المجتمع الى طوائف او نحل مختلفة يعمقون جراح المجتمع يوما بعد أخر بل يفككون كل روابطه الجميلة التي ندعوا لها في كل حين. فمجتمعنا حاله كحال المجتمعات ألاخرى خليط من باقة جميلة، أي أنه متعدد الطوائف أو العروق تعايشت منذ فجر التاريخ والى يومنا هذا. فليست هناك طائفة أو عرق دخيل ولكن البعض منها ربما اصابه نوع من ألاحباط النفسي.

فهي تشعر بألاضطهاد وتعرضت ثقافتها الى أهمال كبير وربما صودرت حتى أراؤها العامة فلم تجد متنفسا تعبر فيه عن ارادتها أو احساسها الطبيعي فقد أهملت هذه المكونات كما اهملت ضرورات المجتمع ألاخرى. أن مشكلة ألاقليات "مع تحفظنا الشديد على هذه التسمية" مشكلة قديمة فما أن برزت ألاكثرية وتسلمت مقاليد الحكم حتى باتت تصك اسنانها على المكونات ألاخرى وكأنها شيء دخيل على المجتمع ونظامه الوطني وهذه المشكلة أوجدتها الحكومات وليست طبقات المجتمع الكادحة أذن المشكلة ليست بمكونات المجتمع بل المشكلة ألاكبر يتحملها نظام الحكم وقوانينه الكارثيه أحيانا فهي التي تخلق الحزازات وتمنع مبدأ الوطنية وأيدلوجيتها السامية خصوصا وأن القادم الى عرش السلطة وفراشها الدافي يبدأ أولا بسن القوانين حسب مقاييسه أو طرق تفكيره الهش هاملا المكونات ألاخرى وبألتالي فهو الذي يخلق المشكلة ويبدأ البحث عن الفاعل..

أذن يمكن أعتبار الدولة وساستها في كل عصر هم صناع المشاكل وخالقي الفتن الاجتماعية من خلال سن قوانين لا يرضاها حتى مجانين ألازقة. ويمكن الجزم ان الشعوب أيًا كان حجمها أو ملايين أعدادها لاتحمل هواجس الفرقة والتمايز الطبقي بل أنها شعوب تبحث عن وسائل الحياة الامنة ولجميع المكونات فألعامة كقطعة العجين كيفما يريد الخباز يشكلها. أذن اصبح مجتمعنا اليوم أكثر من أي يوم أخر بحاجة الى دعوات متواصلة لرفع هذا الكابوس أو الهاجس الذي يخلقه البعض يوما بعد أخر، حيث يمكن اعتبار هذه الدعوات التي تبرز فيها الفرقه والتمايز الطبقي نوعا من ألاضطهاد الفكري لهذه المكونات الانسانية .أن تقسيم أي مجتمع حسب هذه المكونات كمن يزرع بذور الفتنة او كمن يصب الزيت على النار فهو يحرق المجتمع بأفكار هدامة. أذن الخلل في بعض القوانين الموضوعة التي شرعت حسب مزاجات البعض، وطرق تفكيرهم القاصرة فهم يزرعون الفتن ويحصدون نتائجها فألكثير من هذه المكونات جردت من حقوقها الدستوريه بل ان بعضها قد ديس بأقدام السلاطين وجلاوزتهم. اذن يجب ان تحترم هذه المكونات ويرد أعتبارها وأول عوامل ذلك ألاحترام أن لا تسمى بأقليات المجتمع بل بألمكونات الاساسية الواجب احترامها دستوريا.